

الموتى سهل القليل
لو يعرف الوصي هو الذي يظهر
بجانبه والأوصية بالموتى
فصل والمراد ما هدى التوابع
إلى حتى لو أرادوا خفا
لو حال وص
فكان ولم نقل للمسيح
أنه يشرح الفرائض
ج منها جميع اللب
بل ذكرى ووجاهته
النا حده حاك
مقادير معد
وإن تقصها
الطريق يعرف
لعله كلك
المن
الذك

جمهور فقهاء حضرة صوت

في

خاتمة المذاهب الشافعية

وَيَتَضَمَّنُ مَسَمَّحًا وَسَائِعًا الْمَوْلَفَاتِ الْفُقَهَاءِ الْحَضَارِمَةَ
الْمَطْبُوعَةَ وَالْمَخْطُوطَةَ وَمَوَاضِعَهَا فِي مَكْتَبَاتِ الْعَالَمِ

تَأَلَّفَ

محمَّد بن أبي بكر بن عبد الله بن أبي

الجزء الأول



المطلب الثاني

بحث الأقوال في مذهب السيد المهاجر

لقد اختلف المؤرخون الحضارمة ولاسيما العلويون منهم في تحديد مذهب المهاجر أيما اختلاف، وتمايزت الآراء وانحصرت في رأيين: رأي يقول: بأنه كان شافعي المذهب أشعريّ المعتقد، وهذا قال به: العلامة علوي بن طاهر الحداد (ت ١٣٨٢هـ)، والسيد عبد اللاه بن حسن بلفقيه (ت ١٣٩٩هـ)، وشيخنا العلامة السيد محمد الشاطري (ت ١٤٢٢هـ).

ورأي ثانٍ يقول: إنه لم يكن شافعيّاً بل كان على مذهب آباءه وأجداده من أئمة أهل البيت في الفروع والأصول، وهو رأي العلامة عبد الرحمن بن عبيد الله السقاف (ت ١٣٧٥هـ). ثم ظهر في أيامنا من أغربوا وذهبوا إلى كون السيد المهاجر (إمامياً، جعفرياً، إثنا عشرياً!)، معتمدين على نصوص مبتورة أخذت من كلام السيد السقاف المذكور، وهذا بسط الأقوال ومناقشتها:

١- أقوال أصحاب الرأي الأول:

وعلى رأس من ذهب إلى كونه شافعيّاً في الفروع، أشعريّاً في الأصول: العلامة الحبر علوي بن طاهر الحداد (ت ١٣٨٢هـ)، في عدد من مؤلفاته^(١)، فقال في جنى الشاربخ: «ثم من سبق بمصر وغيرها، من القضاة والرواة، من أسباب تهميُّ نفوس

(١) منها: عقود الأماس: ص ٢٢١، جنى الشاربخ: ص ١٨، ثم ألف رسالته: (إتمد البصائر).

الحضارم للإسراع إلى قبول مذهب الإمام الشافعي، فسارعوا إلى ذلك بعد انكسار حدة العقيدة الإباضية على عهد الإمام المهاجر. أما سيطرة الإباضية فكان قد قضى عليها معن، ومن بقي منها دمرها ابن أبي يعفر، كما زالت سيطرة الإباضية في رقة وقابس، وفي أيلة القيروان، وعمان، وزالت بالكلية من اليمن، فإن الذين كانوا على عقيدة الخوارج ممن كان حول صنعاء عادوا إلى التشيع في مدة قريبة العهد من أيام إباضيتها^(١). انتهى. وقال: «وليس انتشار مذهب الإمام الشافعي في حدود المائة الثالثة خاصاً باليمن أو حضر موت»^(٢) إلخ، وضرب أمثلة بفقهاء دمشق وخراسان وغيرها ممن سبق أن ذكرناهم. وقال أيضاً: «وإذا كان سيدنا أحمد بن عيسى به انتشر مذهب الإمام الشافعي بحضر موت فليس معناه أنه لم يكن به شافعي قبله، فإن الانتشار غير مجرد الوجود، فالخلاصة: أنه يمكن أن يكون أجداد المشايخ آل أبي فضل وآل الخطيب على مذهب الشافعي من قبل، وإن كان الانتشار إنما وقع بعد مجيء سيدنا الإمام أحمد المهاجر»^(٣). انتهى.

أما صاحبه العلامة عبد اللاه بن حسن بلفقيه (ت ١٣٩٩ هـ) فإنه لم يوافق على وجود حراك علمي بحضر موت في فترة ما قبل قدوم السيد المهاجر إليها، فيقول في رسالة له سماها «الحياة الثقافية المذهبية بحضر موت منذ وقبل قدوم الإمام المهاجر»: «وأما من الناحية الأخرى - أي: عن الحالة المذهبية - من وجود أناس كانوا معروفين بالتمذهب بالمذهب الشافعي أو معتنقين عقيدة أهل السنة إلى عهد مقدّم الإمام المهاجر أحمد بن عيسى إلى حضر موت، فهذا ما لم يتخ لنا العثور على نقل أو ما يشبه النقل من شيء يصح للباحث أن يستأنس به في سبيل الوصول إلى ما يهدف إليه»^(٤). انتهى. ثم استأنس في

(١) علوي بن طاهر الحداد، جنى الشاربخ: ص ١٩-٢٠.

(٢) علوي بن طاهر الحداد، المصدر السابق: ص ١٨-١٩.

(٣) علوي بن طاهر الحداد، المصدر السابق: ص ١٨.

(٤) عبد اللاه بن حسن بلفقيه، الحياة الثقافية، (مطبوعة على الآلة الكاتبة، مصورة بحوزتي): ص ٢٧.

سبيل استشهاده بما ذكره الهمداني في «الصفة»^(١): كون أهل حضرموت كانوا يزورون قبر نبي الله هود عليه السلام لذلك العهد، ولكنه بعد البحث في مصنفات الإباضية وجد: أنهم ممن يذهبون إلى زيارة القبور، ونقل من كتبهم ما يؤيد تلك النتيجة، فأفلت من يده ما ظنه خيطاً سيوصله إلى إثبات وجود أهل سنة بحضرموت فيما قبل القرن الرابع (عصر الهمداني والمهاجر)^(٢).

وقال العلامة علوي بن طاهر الحداد (ت ١٣٨٢هـ) أيضاً في كتابه الذي سماه «إثم البصائر بالبحث في مذهب المهاجر»: «قد ظهر أنه لا محلّ للدعوى بأن انتقال الإمام المهاجر أحمد بن عيسى بن محمد إلى المذهب الشافعي لو حدث لكانت له ضجة في عالم الفقهاء، فإن الأمر من أوله لم يكن على الوجه الذي اخترعه أولئك الإمامية، ولا حاجة لإعادة الاستدلال، وقد انتقل أئمة وأعيان من آل الحسن والحسين إلى مذاهب مختلفة من شافعي إلى حنفي إلى مالكي إلى حنبلي، ونراهم في آفاق العالم الإسلامي لا يختلفون عن أهلها، إلا ما كان من أشرف جبال اليمن، على أن جمهورهم على مذهب الهادي وهو قريب من مذهب أبي حنيفة، ولم نسمع لذلك ضجة»^(٣). انتهى. وقال شيخنا السيد محمد الشاطري (ت ١٤٢٢هـ): «استطاع المهاجر بعلمه وقوة عارضته وشجاعته أن ينشر مذهب الشافعي السني حتى حل محل المذهب الإباضي تدريجياً طبق سنة التطور المذهبي، وبفضله وفضل تلاميذه من أهل السنة كما قدمنا انقلب القطر الحضرمي بلداً شافعيّاً سنياً»^(٤).

(١) الهمداني، صفة جزية العرب: ص ١٧٠.

(٢) ينظر: عبد اللاه بن حسن بلفقيه، الحياة الثقافية: ص ٢٧-٢٩، وينظر: علوي بن طاهر الحداد، جنى

الشمريخ: ص ٧.

(٣) علوي بن طاهر الحداد، إثم البصائر: ص ٦٠-٦١.

(٤) محمد الشاطري، أدوار التاريخ الحضرمي: ص ١٦١.

شافعية البصرة:

ولابد لنا في هذا الموضوع من التعرّيج على ذكر مدينة البصرة، حيث منبتُ السيد المهاجر، ونشأته وتعلمه، لنطلع على مجريات الحياة العلمية بها، ولن أعمق في البحث عن تاريخ البصرة العلمي في ذلك العهد، فذلك أمر يستغرق بحثه الليالي والأيام، وإنما أكتفي بجزئية صغيرة وهي تواجد المذهب الشافعي بها، أملاً في التثام نسيج القصة التاريخية لمذهب السيد المهاجر.

لقد كانت البصرة - في القرنين الثالث والرابع الهجريين - تَمُوج موجاً عجبياً بأفكار وفرق غير متجانسة، من معتزلة وخوارج وقدرية وكرامية وسالمية وكلاية وجهمية، وفرق كثيرة يطول تعدادها، إنه مزيجٌ عجيب قلَّ أن يوجد له نظير في حواضر الإسلام الأخرى، ولم تكن البصرة من مواطن الانتشار الكبيرة للمذهب الشافعي. وبها أن السيد المهاجر قد توفي سنة ٣٤٥هـ، بحضرموت، وقُدِّر أن مولده كان سنة ٢٧٠هـ، فإني قد فشتتُ في كتب الطبقات الشافعية عن تلك الفترة، فلم أظفر عن شافعية البصرة إلا بنزر يسير جداً من المعلومات.

لقد وجدت أن أقدم فقيه من الشافعية بها هو الإمام أبو يحيى زكريا بن يحيى الساجي^(١)، أحد الثقات، أخذ فقهه عن الإمامين: المزني (ت ٢٦٠هـ) والربيع المرادي (ت ٢٧٠هـ) صاحبي الشافعي، توفي في البصرة سنة ٣٠٧هـ، وله مصنفات. ولم أجد من معاصريه من الشافعية في تلك الحقبة الزمنية بها: غير أبي عبد الله الزبيري الكفيف، الزبير بن أحمد بن سليمان^(٢)، أحد أئمة المذهب، وله مصنفات فيه، مات سنة ٣١٧هـ أو نحوها. ومنهم: ابن دريد اللغوي، محمد بن الحسن الأزدي^(٣)، نزل بغداد، وتوفي بها سنة

(١) السبكي، طبقات الشافعية الكبرى: ٣/٢٩٩، وابن قاضي شهبة، طبقات الشافعية: ١/٩٥.

(٢) السبكي، المصدر السابق: ٣/٢٩٥، ابن قاضي شهبة، المصدر السابق: ١/٩٤.

(٣) السبكي، المصدر السابق: ٣/١٣٨، ابن قاضي شهبة، المصدر السابق: ١/١١٧.

٣٢١هـ، اللغوي الشهير. وهو إنما ولد في البصرة ثم تحول عنها، فهو ليس معدوداً في فقهاء أصلاً.

بل ذهب إلى البحث في طبقة متأخرة، ممن أتى بعد ذلك التاريخ فلم أجد بها: إلا الفقيه عبد الواحد الصَّيمري البصري، أحد الأئمة من أصحاب الوجوه، توفي حوالي سنة ٤٠٥هـ، وهو من أصحاب أبي حامد المروزي (ت ٣٦٢هـ)، ومن الآخذين عنه: أفضى القضاة أبو الحسن علي الماوردي (ت ٤٥٠هـ) صاحب «الحاوي الكبير»، وفي تلك الحقبة كان يوجد فقيه يمني سكن البصرة وهو محمد بن يحيى ابن سراقه اليمني (ت ٤١٠هـ)، تقدم.

فنحن نرى هنا قلة فقهاء الشافعية من أهل البصرة، مقارنة بمجموع تراجم فقهاء بغداد وخراسان ومصر الذين ظهروا في تلك الحقبة الزمنية. أضف إلى أن المذهب الشافعي كان لا يزال في مراحل انتشاره الأولى، فهذا أبو يحيى الساجي (ت ٣٠٧هـ) الذي لعله أول من أظهر المذهب في البصرة من تلامذة الربيع والمزني، وهو الذي ينبغي أن يكون السيد المهاجر قد تفقه على يديه - فيكون بذلك صاحب سند عال في المذهب - ويكون من الشهرة بمكان يبعد على مصنف «طبقات الشافعية» أن يهملوا ذكره، وهذا كله مجرد احتمال.

وعليه؛ فأرى أنه من الصعب جداً القولُ بشافعية السيد المهاجر في وسطٍ لم يتشرب أهله ذلك المذهب الجديد، ولم ينتشر في الحواضر التي تكبر البصرة بعشرات المرات فضلاً عما دونها إلا في ذلك التاريخ أو بعده بقليل.

أشعرية السيد المهاجر:

والذين قالوا بشافعية السيد المهاجر ذهبوا إلى القول بأشعريته، ومع تسليمنا بأشعريته واحتمال حدوثها فإنه لا يوجد من النصوص أو القرائن المؤيدة إلا شيء كالسراب. على أن

العلامة علوي بن طاهر الحداد (ت ١٣٨٢هـ) قَصَرَ به العمر عن إتمام بحثه حول مذهب السيد المهاجر، وأبقى الكلام حول أشعريته مرسلًا، لم يدون فيه سطرًا. ولم يجب فيما بين أيدينا من بحثه النفيس «إتمد البصائر» عن تساؤل السيد صالح الحامد حول هذه الحثيثة.

ذلك؛ أن الإمام الأشعري إنما تحول عن الاعتزال في أواخر عمره، يحدده البعض بسنة ٣٠٠هـ^(١)، وقد كانت وفاته سنة ٣٣٠هـ، أي: أنه في عداد المعاصرين للسيد المهاجر، وكان تحوله إلى مذهب أهل السنة ورجوعه عن الاعتزال على يد إمام الشافعية في البصرة أبي يحيى الساجي (ت ٣٠٧هـ) مقدم الذكر. وأنى لفكر الأشعري أن يصل إلى حضرموت البعيدة القصية في زمن المهاجر والأشعري لم يحف مداد مصنفاته، ولا زال مذهبه الفكري في مخاض ولادة في جو محتدم بالنزاع بين الأشعري ومعتزلة البصرة.

وحقائق التاريخ الماثلة أمامنا، والمدونة في أسفار المؤرخين المسلمين المعاصرين لتلك الحقبة الزمنية تؤكد لنا: أن فكر الإمام الأشعري ومعتقده إنما سرى في البلاد أواخر القرن الرابع، ثم زادت حدته وقوي انتشاره في القرن الخامس الهجري، فهو لم يدخل اليمن إلا في أوائل القرن السادس، ووجدنا في المصادر اليمنية القديمة: أن الإمام أبا الخير العمراني (ت ٥٥٨هـ) كان حنبليًّا المعتقد بخلاف ابنه أبي الطيب طاهر (ت ٥٨٧هـ) الذي خالف معتقد والده فكان أشعريًّا، وروى لنا المؤرخون أخباراً عند اشتداد الخلاف بين الأب وابنه!^(٢).

وعلى يد أبي الطيب طاهر العمراني وجماعة من فقهاء زييد وغيرها، تم الانتشار للفكر (المذهب) الأشعري في جنوبي بلاد اليمن. وعلى هذا؛ فأرى أن لم يكن للأشاعرة

(١) زهدي حسن جار الله، المعتزلة، (المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة، ٢٠٠٢م، مصورة عن الطبعة الأولى): ص ٢٠٠.

(٢) ينظر: ابن سمرة، طبقات فقهاء اليمن: ص ١٨١، و ١٨٨، و د. أيمن فؤاد سيد، تاريخ المذاهب الدينية في البلاد اليمن: ص ٧٥ وما بعدها.

وجود في حضرموت إلا بعد تكاثر الفقهاء بها فيما بعد النصف الثاني من القرن السادس،
والله أعلم.

٢- أقوال أصحاب الرأي الثاني:

في الطرف الآخر يقف العلامة عبد الرحمن بن عبيد الله السقاف (ت ١٣٧٥هـ)
فقد ذهب إلى إمامية السيد المهاجر، ذكر ذلك أولاً في كتابه «بضائع التابوت»، ثم عاد
ولخص الموضوع وأتى بشواهد على ما ذهب إليه في كتابه الآخر «إدام القوت» عند تأريخه
للموضع الذي دفن فيه السيد المهاجر الشهير بـ (الحسيصة)، والمعروف اليوم بـ (شعب
الأحمدين)^(١).

وقد أثارت كتابات العلامة السقاف تساؤلات عند المؤرخ صالح بن علي الحامد
(ت ١٣٨٧هـ) فكتب استفساراً إلى شيخه العلامة علوي بن طاهر الحداد (ت ١٣٨٢هـ)
فأجابه عنها في رسالة سماها «إتمد البصائر»، وعلى إثرها كتب العلامة السقاف رسالته:
«نسيم حاجر في تأكيد قولي عن مذهب المهاجر»، جعلها كالرد على العلامة الحداد، مع أنه
صرح بعدم اطلاعه عليها!! ثم أردفها بأخرى نصر فيها قوله سماها «سُموم ناجر لمن
يعترض نسيم حاجر»، وبها كانت ختام تلك الجولة العلمية القائمة على الاستتاج
والتخمين، واستقر كل على رأي، ولم يكن هناك تراجع من أحد الطرفين. وقد تابعه على
ذلك النفي العلامة صالح بن علي الحامد (ت ١٣٨٧هـ)^(٢) ولكن يبدو أن «تاريخ الحامد»
كُتب قبل وصول رسالة العلامة الحداد، لأنه في رسالته تلك تعقب الحامد في بعض
المواضع من تأريخه، فليحرر.

وأنقل هنا بعض آراء هذا الفريق ونصوص عباراتهم مناقشاً لها:

(١) عبد الرحمن السقاف، إدام القوت: ص ٧٩٢.

(٢) صالح الحامد، تاريخ حضرموت: ١/ ٣٢٣.

أي إمامية يقصدها العلامة السقاف؟

أقتبس هنا جملاً من بحث العلامة عبد الرحمن بن عبيد الله السقاف (ت ١٣٧٥هـ) رحمه الله الذي سماه «نسيم حاجر» حول هذه القضية، لتبين جلية الأمر، وتتعرف على مقصوده:

١- يقول في (ص ٣) (ملقطاً): «فقد أنكرتُ في «البضائع» ما قيل: إن المهاجر وبنيه شافعيون أشعريون، وقررت أنهم إمامية، ومن جملة أدلتي لذلك: ما صرحوا به من إمامية العريضي، أما الخرافاتُ والسب واللعن فمعاذ الله أن يكون شيء منه عند أهل البيت الطاهر، وأما القول بالنص على إمامة علي ثم ابنه ثم علي زين العابدين ثم الباقر ثم الصادق، فكل أهل البيت قائلون بذلك لا يخالف بعضهم إلا في زين العابدين، ثم اتسعت مسافة الخلف بين الإمامية إلى فرق كثيرة» إلخ.

٢- ثم قال بعد أن أعاد العبارة السابقة في (ص ٦): «وجمهور أهل البيت مع الشيعة على إمامة الصادق، أما أولاده فقدح فيهم كثير من أهل العلم حتى في الكاظم، وإنما تجرأ النقاد على أولاد الصادق ما لم يتجرؤوا عليه لأنهم اختلفوا واختلفت شيعتهم والدولة في أعدائهم، وقد عظمت المحنة، واشتدت الوطأة».

٣- إلى أن قال (ص ٧): «تلك نتيجة ما جرّنا إليه الأخ العلامة علوي بن طاهر، أما بحث اليوم فهو: إن العلويين الحضرميين ومن لفّ لفّهم إلى هذا الحين إن لم يكونوا على مذهب الإمامية فإنهم على أخيه، إذ طالما سمعنا ممن لا يحصر عدداً، أو لا يضبط كثرةً، منهم من يقول: إنها لما زويت عنهم الخلافة الظاهرة عوضوا بالخلافة الباطنة، فصارت إلى علي ثم إلى ابنه ثم إلى زين العابدين ثم إلى الباقر ثم إلى الصادق، وهكذا في الأفضل ثم الأفضل من ذرياتهم. ألا ترى أنهم يقولون بقطبانية هؤلاء؟ وما القطبانية إلا الإمامة بنفسها» إلخ.

ويؤيد عبارته السابقة ما أورده في «إدام القوت»^(١) (ص ٧٩٤) نقلاً عن «شرح العينية»: «ومن ثمَّ، لما ذهبت عنهم الخلافةُ الظاهرة - لكونها صارت ملكاً عضوياً، ولذا لم تتم للحسن - عوضوا عنها بالخلافة الباطنة، حتى ذهب كثير من القوم إلى أن قطب الأولياء في كل زمان لا يكون إلا منهم». ونقل في «النسيم» (ص ١٠) عن الإمام عبد الله الحداد (ت ١١٣٢هـ) قوله في تعريف القطب: «والقطب عبارة عن أفضل رجل من أهل الإيوان في كل زمان». ثم قال السقاف معقّباً: «وهو إن لم يكن رأي الإمامية بعينه فإنه: أخوه غذته أمه بلبانه». انتهى.

٤- وقال (ص ١٢): «إن العلويين على قولهم بإمامة أمير المؤمنين لا يهتضمون شيئاً من خصائص الثلاثة، بل يفضلون كلاً باعتبار»، ثم نقل عن السيد أبي بكر العدني العيدروس (ت ٩١٤هـ) قوله: «والله العظيم، لو بعث الله والدي الشيخ عبد الله (ت ٨٦٤هـ) وأستاذي الشيخ سعد (ت ٩٥٧هـ) وذكر لي أن سيدنا علياً أفضل عند الله من سيدنا أبي بكر رضي الله عنهما، ما رجعت عن معتقد أهل السنة والجماعة من أن أبا بكر وعمر وعثمان أفضل من علي رضي الله عنهم أجمعين». انتهى. وحاول أن يجمع بين قول العيدروس العدني هذا وبين ما قدمه من إصفاق العلويين على إمامة أمير المؤمنين علي وتقديمه، بقوله: «وعليه؛ فالإمامة التي تلقاها أمير المؤمنين عن النبي ﷺ ليست بأفضل من الخلافة الظاهرة، أو لعل إمامته الأولى كانت باعتبار، ثم تكاملت من سائر نواحيها عندما انتهت إليه الخلافة».

٥- وقال (ص ١٤): «فتحصل: أن من يقول من العلويين ومن علي شاكلتهم بتسلسل القطبانية من علي إلى ابنه ثم إلى زين العابدين ثم إلى من بعدهم منهم، فهو على مذهب الإمامية شاء أم أبى، ولا يضر الاختلاف بعد ذلك في الفروع، لأن فرق الإمامية

(١) ص ٧٩٤.

أكثر من أن تحصى، ولا بدع أن يكون العلويون الحضرميون على قول مخترع في الفروع لم يسبقهم إليه أحد من إمامية (كذا) مع موافقتهم لهم في أصل الإمامة، وذلك كاف لإطلاق الإمامة عليهم».

٦- وقال في (ص ٢٨): «وقع نظري منذ أيام على العدد (٧٢٢) من «الرسالة» الغراء، وفيه مقال للأستاذ علي الطنطاوي (ت ١٤٢٠هـ) في درجته ما يفيد: أن أحد الشيعة ألف كتاباً يتهجم فيه على ركني السنة الركنين، وهما: صحيح البخاري ومسلم، وقد قررنا من بدء هذه الرسالة أن سابقي العلويين فضلاً عن متأخريهم ليسوا من هذا في رطب ولا عنب، ولا تزر وازرة وزر أخرى».

٧- وقال (ص ٢٩): «وقد كان هذا على عمل اقتضى اعتمادي لكثير منه على الحفظ، فلم أتكلف المراجعة لما غلب على ظني معناه، وإن أخطأت لفظه، ولا لوم أن ظهر أثر الكلفة عليه، لأنني لم أكتبه عن ذوق يقتضي النشاط، وإنما جرتني إليه الأخ الفاضل علوي بن طاهر، فأخوه مكره عليه لا بطل، وإذ لم ينته الأمر إلى القرار، فلندعهما يتجاربان في المضمار، إلى أن ينكشف الغبار، ثم نكون بالخيار». انتهى.

فهذه (٨ نصوص) هامة اخترتها من «نسيم حاجر» بعيداً عن التطويل والإسهاب، فيها خلاصة الفكرة، ولب الموضوع، ومجال البحث طويل وواسع، وفيما أوردته منها كفاية. والخص ما ورد في الجمل التي نقلتها عن العلامة السقاف في النقاط التالية:

١- أن العلامة السقاف رحمه الله زعم أن أهل البيت من بني علوي الحضارمة الذين ينتمي إليهم نسبه، ويرتفعون جميعاً إلى السيد المهاجر، هم كلهم بما فيهم جدهم المهاجر ومن فوقه من الآباء الكرام: إمامية.

٢- فسّر العلامة السقاف الإمامة حسب معتقد (أو: ظن) أسلافه العلويين: بالخلافة الباطنة، أو القطبانية كما يسميها المتصوفة، وحشد الكثير من النقول والشواهد على هذا التفسير الذي ذهب هو إليه.

٣- صرح بأن ما ذهب إليه - وحمل عليه نصوص أسلافه من بني علوي - هو مذهب مخترع، وأن ذلك لا بدع فيه، لكثرة فرق الإمامية، فلا يتعجب من أن يكون إمامية حضر موت على مذهب الشافعي في الفروع والأشعري في المعتقد!

٤- أعلن بصراحة تامة براءة الأشراف بني علوي من أمرين اتصف بهما غالبية أو بقية الفرق الإمامية، وهما: سب أصحاب رسول الله ﷺ، والطعن في الصحيحين.

٥- اعترف أخيراً بأنه كتب رسالته من حفظه، ولم يرجع إلى أي مصدر، وأنه كتب بحثه (مكرهاً، وعن غير رغبة) بشاهد التكلف الظاهر على الرسالة، وأن هذه الرسالة لا تمثل ذوقه العلمي الذي يكتبه في أوقات نشاطه، ويشير في آخر جملة منه: أنه لم يصل إلى تقرير ما ينبغي أن يكون حقيقةً واعتقاداً يجب التمسك به، وكأنه يقول: إن ما أتيت به ليس باتاً في الحكم في المسألة «إذ لم يتته الأمر إلى القرار، فلندعهما يتجاربان في المضمار، إلى أن ينكشف الغبار، ثم نكون بالخيار»، هذا نصُّ كلامه، فليُتأمل. كما يفهم من العبارة الأخيرة: أنه لم يراجع أو يطلع أصلاً على كتب الشيعة الإمامية (الجعفرية) المذهب الشهير المعروف، وأن هذا الذي قاله هو اختياره الشخصي، وما أداه اجتهاده ونظره فيما يحفظه ووقف عليه من نصوص، والله أعلم.

خلاصة نظرية العلامة السقاف:

وإن ما سبق عن العلامة السقاف من تعريفه (الإمامة) بمعنى: (القطابة) و(الولاية) و(الخلافة الباطنة)، مغاير تماماً لمفهوم (الإمامة) التي يعرفها الناس، وإذا كان العلامة السقاف أراد أن يحول مسار مفهوم الإمامية إلى ما ذهب إليه، فهو وشأنه، وهذا الأمر يجزنا إلى البحث في تاريخ ظهور مصطلح الإمامية، وماهيتها عند أهلها وعند جمهور علماء الأمة.

ولندع نظرية العلامة السقاف جانباً، فما هي إلا رؤية شخصية، ومصطلح خاص به، ولولا أن الأمر أدى إلى خلط فكري وعقائدي، وجر الناس في عصرنا إلى متاهات

بعيدة لقلنا إنه لا مشاحة في الاصطلاح، ولكن الأمر هنا بعكس ذلك، فهنا مشاحة وأي مشاحة! ذلك أنه يتحدث عن إمامية غير الإمامية المعروفة عند عامة البشر اليوم، بدليل أنه لم يرجع إلى كتبهم، بل ولم يعول حتى عليها في أي سياق من سياق بحثه. ولقد انخرط اليوم كثير من أبناء بني علوي ذوي المذهب السني الأشعري إلى اعتقاد الطائفة الإمامية الجعفرية الاثني عشرية، وهذا تحول خطير في تاريخ هذا البيت المحافظ، والسبب في ذلك: هو سوء فهمهم لمقصود العلامة السقاف من كون مذهب السيد المهاجر هو المذهب الإمامي!!

وأختم قولي هنا: مشيراً إلى أنه من الأمور المسلمة عند جمهور أهل السنة: وجوب محبة آل البيت، وأن المفهوم العام للتشيع المقبول بمعنى: المحبة وذكر الفضائل الصحيحة الثابتة مما لا يختلف عليه اثنان، وما أشعار الإمام الشافعي في حب آل الكرام ومدحهم وتقبلها لدى جماهير المسلمين إلا دليل على أن ذلك من بدهيات الدين، وما قتل الإمام النسائي في بلاد الشام إلا بسبب نشره فضائل الإمام علي عليه السلام، وتعدد كتب أهل السنة التي ذكرت فضائل آل الكرام، وأوردت مناقبهم، كثيرة جداً، عدا الأشعار والقصائد والمنظومات، وذلك أمر يطول عده، ويصعب حصره، وقد جمع بعض المعاصرين من الباحثين الأفاضل كتاباً سماه «معجم ما يخص آل البيت النبوي» وهو مفيد في بابه.

تعريف الإمامة عند الشيعة:

قال كبير علماء الرافضة من المتقدمين، الشيخ المفيد، محمد بن محمد بن النعمان الحارثي العكبري (ت ٤١٣ هـ): «الإمامية: علم على من دان بوجوب الإمامة ووجودها في كل زمان، وأوجب النصّ الجلي، والعصمة، والكمال، لكل إمام»^(١).

(١) الشيخ المفيد ابن النعمان العكبري، أوائل المقالات في المذاهب المختارات، (مكتبة الداوري، قم إيران، د.م): ص ٤٤، وينظر: عبد اللطيف الحفظي، تأثير المعتزلة في الخوارج والشيعة، (دار الأندلس الخضراء، جدة، الطبعة الأولى، ١٤٢١ هـ): ص ٤٦٠.

وقد تطور الفكر الشيعي الإمامي كثيراً، وتعددت فرق الإمامية وانقسمت كما هو معلوم من كتب الفرق وكتب الإمامية أنفسهم، ثم استقر الأمر منذ عصور خلت: على أن الإمامية إذا أطلقت فالمراد بها الاثني عشرية، يقول العلامة محمد بن الحسين آل كاشف الغطاء النجفي (ت ١٣٧٣ هـ) في كتابه «أصل الشيعة وأصولها»: «إن أهم ما امتازت به الشيعة عن سائر المسلمين: هو القولُ بإمامة الاثني عشر»^(١). انتهى. ويقول جعفر الخليلي (معاصر) في «موسوعة العتبات»: «وإنما سموا بالاثني عشرية: لأنهم يحصرون أئمتهم في اثني عشر إماماً»^(٢). فإذا مكمن التسمية هي في معرفة الأئمة الاثني عشر، وهم كما أجمعت عليهم كافة المراجع الإمامية وهم:

١- أمير المؤمنين الإمام علي بن أبي طالب (ت ٤٠ هـ).

٢- الإمام الحسن بن علي بن أبي طالب (ت ٥٠ هـ).

٣- سيد الشهداء الحسين بن علي بن أبي طالب (ت ٦١ هـ).

٤- الإمام علي زين العابدين بن الحسين (ت ٩٥ هـ).

٥- الإمام محمد الباقر بن علي زين العابدين (ت ١١٤ هـ).

٦- الإمام جعفر الصادق بن محمد الباقر (ت ١٤٨ هـ).

٧- الإمام موسى الكاظم بن جعفر (ت ١٨٣ هـ).

٨- الإمام علي الرضا بن موسى (ت ٢٠٣ هـ).

(١) محمد حسين آل كاشف الغطاء، أصل الشيعة وأصولهم، (المطبعة العربية، القاهرة، الطبعة العاشرة، ١٣٧٧ هـ): ص ١٢٩، وينظر: أنور الباز، عصمة الأئمة عند الشيعة، (دار الوفاء، مصر، المنصورة، الطبعة الأولى، ١٤١٩ هـ): ص ٣٩.

(٢) جعفر الخليلي، موسوعة العتبات، (دار التعارف، بغداد): ٢٥٧/١، وينظر: أنور الباز، عصمة الأئمة عند الشيعة: ص ٣٧.

- ٩- الإمام محمد الجواد بن موسى (ت ٢٢٠هـ).
 ١٠- الإمام علي الهادي بن محمد (ت ٢٥٤هـ).
 ١١- الإمام الحسن العسكري بن علي (ت ٢٦٠هـ).
 ١٢- الإمام المهدي الحجة المنتظر محمد بن الحسن (اختفى سنة ٢٦٥هـ).

وقد وقع في وجود الإمام الثاني عشر اختلافات كثيرة وكبيرة عند المؤرخين من الشيعة ومن غيرهم، ففي كتب الشيعة: أنه بعد وفاة الحسن العسكري افتقرت الشيعة إلى فرق عديدة، قيل: عددها ١٥ فرقة، وقيل: ٢٠ فرقة، وقيل غير ذلك، وخلافها كلها حول تعيين الإمام بعد الحسن العسكري. وحاصل القول في ذلك عندهم: ما جاء عند الحسن ابن موسى النوبختي الشيعي (ت ٣١٠هـ)^(١) في كتابه «فرق الشيعة»: الإقرار بأن الشيعة لم يروا ولداً للحسن العسكري، وتأكيد قاعدة أن الأرض لا تخلو من حجة، فهو يثبت باللزوم العقلي لا بالرؤية، ويعقب على ذلك بقوله: «وليس لنا البحث عن أمره، بل البحث عن ذلك وطلبه محرم لا يحل ولا يجوز، لأن في إظهار ما ستر عنا وكشفه إباحة دمه ودمائنا»^(٢)، إلخ.

أما موقف أهل السنة في ذلك: فقد نقل ابن حزم الأندلسي الخلاف في وجوده وولادته، وترجم له البعض على أنه موجود، وأنه ولد لأبيه من جارية، وأكتفي هنا بنقل الخلاف في ترجمته عند أهل السنة بنقل ما جاء في «تاريخ الإسلام» للحافظ الذهبي (ت ٧٤٨هـ): إذ ترجم للمهدي المنتظر عند الشيعة في موضعين:

(١) ينظر لترجمته: أحمد بن علي النجاشي الشيعي (ت ٤٥٠هـ)، رجال النجاشي، (مؤسسة النشر الإسلامي، قم إيران، الطبعة الثامنة، ١٤٢٧هـ): ص ٦٣، والحافظ العسقلاني، لسان الميزان: ١٢٦/٣ (ترجمة: ٢٤١٢)، الزركلي، الأعلام: ٢/٢٢٤.

(٢) الحسن النوبختي، فرق الشيعة، تصحيح المستشرق ريتز، (إستانبول، ١٩٣١م): ص ٩٠-٩٢.

الأول: ضمن ترجمة أبيه السيد الحسن العسكري، فقال: «وأما ابنه محمد بن الحسن الذي يدعوه الرافضة القائم الخلف الحجة، فولد سنة ثمان وخمسين، وقيل: سنة ست وخمسين. عاش بعد أبيه سنتين ثم عدم، ولم يعلم كيف مات. وأمه أم ولد. وهم يدعون بقاءه في السرداب من أربعمئة وخمسين سنة، وأنه صاحب الزمان، وأنه حي يعلم علم الأولين والآخرين، ويعترفون أن أحداً لم يره أبداً، فنسأل الله أن يثبت علينا عقولنا وإيماننا». انتهى.

والموضع الثاني: ترجمه مستقلاً في أعلام حقبة الستينات بعد المائتين، فقال: «محمد ابن الحسن العسكري بن علي الهادي بن محمد الجواد بن علي الرضا بن موسى الكاظم. أبو القاسم العلوي الحسني، خاتم الاثني عشر إماماً للشيعة، وهو منتظر الرافضة الذي يزعمون أنه المهدي، وأنه صاحب الزمان، وأنه الخلف الحجة. وهو صاحب السرداب بسامراء، ولهم أربعمئة وخمسون سنة ينتظرون ظهوره، ويدعون أنه دخل سرداباً في البيت الذي لوالده وأمه تنظر إليه، فلم يخرج منه وإلى الآن، فدخل السرداب وعدم وهو ابن تسع سنين.

وأما أبو محمد ابن حزم فقال: «إن أباه الحسن مات عن غير عقب. وثبت جمهور الرافضة على أن للحسن ابناً أخفاه. وقيل: بل ولد بعد موته من جارية اسمها: نرجس، أو سوسن. والأظهر عندهم: أنها صقيل، لأنها ادعت الحمل به بعد سيدها فوقف ميراثه لذلك سبع سنين، ونازعها في ذلك أخوه جعفر بن علي، وتعصّب لها جماعة، وله آخرون. ثم انفش ذلك الحمل وبطل، وأخذ الميراث جعفر وأخ له. وكان موت الحسن سنة ستين ومائتين». قال: «وزادت فتنة الرافضة بصقيل هذه، وبدعواها، إلى أن حبسها المعتضد بعد نيّف وعشرين سنة من موت سيدها وبقيت في قصره إلى أن ماتت في زمن المقتدر». وذكره القاضي شمس الدين بن خلّكان فقال: «وقيل: بل دخل السرداب وله سبع عشرة سنة في سنة خمس وسبعين ومائتين». والأصح: الأول، وأن ذلك كان سنة خمس وستين.

قلت: وفي الجملة: جهل الرافضة ما عليه مزيد. اللهم أمتنا على حب محمد وآل محمد ﷺ، والذي يعتقد الرافضة في هذا المنتظر لو اعتقد المسلم في عليّ بل في النبي ﷺ، لما جاز له ذلك ولا أقرّ عليه. قال النبي ﷺ: «لا تطروني كما أطرت النصارى عيسى فإنما أنا عبد، فقولوا: عبد الله ورسوله»، صلوات الله عليه وسلامه. فإنهم يعتقدون فيه وفي آباءه أن كل واحد منهم يعلم علم الأولين والآخرين، وما يكون، ولا يقع منه خطأ قط، وأنه معصوم من الخطأ والسّهو. نسأل الله العفو والعافية، ونعوذ بالله من الاحتجاج بالكذب وردّ الصّدق، كما هو دأب الشيعة». انتهى كلام الذهبي.

نظرية الغيبة:

بعدما أوردنا من اختلاف الشيعة والسنة حول شخصية المهدي الغائب، واكتفينا بما نقلنا من نصوص في الحثية المطروقة، يجب علينا أن نرجع إلى ذكر الغيبتين، الصغرى والكبرى.

فأما فترة الغيبة الصغرى وهي التي تقدم ذكرها في كلام الحافظ الذهبي، وهي تبدأ عند الشيعة الإمامية من زمن اختفاء محمد بن الحسن كما مر، إلى سنة ٣٢٩هـ، أي: ما يقرب من سبعين عاماً. وكانت الشيعة تتصل به في هذه الفترة عن طريق نواب عينهم لهذا الغرض، جاء في الغيبة للطوسي (ت ٤٥٩هـ)^(١) ص (٢٤١-٢٤٢): «ولد الخلف المهدي صلوات الله عليه سنة ست وخمسين ومائتين، ووكيله عثمان بن سعيد، فلما مات عثمان بن سعيد العمري، أوصى إلى أبي جعفر محمد بن عثمان، وأوصى أبو جعفر إلى أبي القسام الحسين بن روح، وأوصى أبو القسام إلى أبي الحسن علي بن محمد السمري». وفي عام ٣٢٩هـ قبيل وفاة (النائب) علي بن محمد السيمري، بشهور قليلة وصلت رقعة إليه

(١) هو شيخ الطائفة أبو جعفر محمد بن الحسن (ت ٤٥٩هـ، أو ٤٦٠هـ)، صاحب التفسير الشهير، من تلامذة الشيخ المفيد ابن النعمان.

بتوقيع الإمام (المهدي) جاء فيها: «لقد وقعت الغيبة التامة، فلا ظهور إلا بعد أن يأذن الله، فمن ادّعى رؤيتي فهو كذاب مفتر»^(١)، وهذا العام هو بداية الغيبة الكبرى ومنذ ذلك الحين انقطع اتصال الشيعة بالإمام بصورة مباشرة وغير مباشرة، وحتى إذا ادّعى أحد ذلك فالشيعة تكذبه بسبب النص الوارد في آخر خطاب ورد إليهم من الإمام^(٢).

قول جريء في كشف حقيقة دعاة الإمامية:

كان للعلامة المحقق علوي بن طاهر الحداد (ت ١٣٨٢ هـ) اتصالاً بعدد من كبار رجالات الشيعة الإمامية في النجف وقم، وعلى رأسهم العلامة المسند السيد آية الله شهاب الدين المرعشي النجفي المتوفى سنة ١٤١١ هـ عن (٩٦ سنة) رحمه الله، وهو أحد كبارهم، وقد تدبجا معاً، وتبادلا الإجازات العلمية، دارت بينهما المراسلات المفيدة، وكل ذلك مدون ومحفوظ، وبعضه مطبوع^(٣). ومع متانة تلكم العلاقة مع مراجع الشيعة الإمامية فإن العلامة الحداد لم يتردد وهو يؤرخ لجدّه الأعلى السيد المهاجر، وينفي المزاعم حول إماميته وإمامية جدّه السيد علي العريضي (ت ٢١٠ هـ) - بالمعنى الشهير المتعارف عليه لا بالمعنى الخاص الذي ذهب إليه السقاف - أن يقول بصريح العبارة:

(١) هذا النص ورد عند: الشيخ الصدوق محمد بن علي ابن بابويه (ت ٣٨١ هـ)، كمال الدين وتمام النعمة،

تصحيح وتعليق علي أكبر الغفاري، (مؤسسة النشر الإسلامي، قم إيران، ١٤٠٥ هـ): ٢/١٩٣.

(٢) موسى الموسوي، الشيعة والتصحيح: ١/ ٦٨، نقلاً عن: الموسوعة الشاملة. وينظر للمزيد: عبد الله

محمد إسماعيل، تعليقات على الإمامة عند الاثني عشرية، (طبعة خاصة، عمان الأردن، الطبعة الأولى،

١٤١٩ هـ): كامل البحث.

(٣) ينظر: السيد شهاب الدين المرعشي، الإجازة الكبيرة، أو الطريق والمحجة لثمرة المهجة، بإشراف ابنه

السيد محمود، (مكتبة آية الله العظمى المرعشي النجفي العامة، قم إيران، الطبعة الأولى، ١٤١٤ هـ):

ص ٢٥١-٢٥٧، وكتاب المسلسلات له أيضاً، وغير ذلك مما لا أطيل بذكره. وقد وصف السيد

المرعشي مجيزه السيد الحداد بقوله ص ٢٥١ من الإجازة الكبيرة: (ومن أروي عنه: العلامة الفقيه

المحدث المتكلم البارع الموالي لأجداده، النسابة المؤرخ ..) إلخ.

«عاشراً: قد تبينَ بما عددنا من أسماء الأَكابرِ من تقدم على عصر الإمام العريضي ومن عاصره: أن مذهب الإمامية لم يكن يوماً ما مذهباً قومياً لهم، وأنهم نبذوا ترهات الإمامية على اختلاف فرقتهم نبذاً، وقاطعوهم مقاطعةً تامةً، لأنهم عرفوا مقاصدهم وما يرمون إليه. ونحن إذا طالعنا أخبار تلك الفرق - مع بعدنا عنهم زمناً وفكراً - نفهمُ أغراضهم، فكيف بسلفنا وهم أذكى وأسرح، وقد بلغهم الخبر اليقين عنهم!

وما دعاة الفرق الإمامية إلا قومٌ سياسيون، يطلبون الحطامَ من أتباعهم، ويتدججون الإمارة والغنى وجلالة القدر إذا ما ترأسوا، وما هم بأهل دينٍ ولا حذقٍ ولا نظرٍ بعيد، ومما يدلُّ على ذلك: ما نقلَ من خرافاتهم في الأئمة وعقائدهم الغريبة في صفات الله ...

يأتون إلى العوام والغوغاء في قرى العراق ومدنها ويعدونهم بخروج إمام يسمونه لهم، ويغرُّونهم، ويمنُّونهم، ويفتحون لهم أبواباً من الأَطعِ والمواعيد، فيميل أولئك لهم، ويبدلون لهم صدقاتٍ ومعونةً من أموالهم، فيتمتع برغدها أولئك الدعاة الكاذبون»، إلى آخر ما أطال به، رحمه الله.

ثم قال في ص ٧٦ من نفس الكتاب تحت عنوان (احترامنا للأئمة): «لا يذهبن الظن بمن قرأ ما تقدم أن كلامنا يمس نفس الأئمة الاثني عشر رضي الله عنهم وغيرهم من أئمة أهل البيت، بل هم أهلنا وسلفنا، ولهم علينا حق الرحم، وما يجب لهم من البر والإجلال لمكانهم ومقامهم، وما منَّ الله به عليهم، كما قال إمام الفريقين وشيخ الطريقتين ومسند القطرين، شيخنا الحبيب عيدروس بن عمر الحبشي الحسيني العلوي (ت ١٣١٤هـ) في عقد يواقيته: وقد عوض الله الحسنين رضي الله عنهما في الدنيا بما أصيبا، بأن جعل الله من ذريتهما طاهرين مطهرين، ظاهرين ظهور الشمس بالنفع في القرب والبعُد، من أختيار العلماء العاملين المعمدين، والمشايخ المحققين الدالين على طرق رب العالمين،

الجم الغفير الذين شهرتهم تغني عن ذكرهم وذكر محاسنهم، ولا يرى شبههم في عصر من الأعصار»، إلخ.

٣- رأي وسط في تحديد مذهب المهاجر:

بعد ذلك، نطالع رأي شيخنا العلامة الفقيه محمد بن أحمد الشاطري (ت ١٤٢٢هـ) رحمه الله، وهو العالم المثبت الرزين، الذي اطلع على آراء من سبقه فكان موقفه وسطاً، ورأيه في الموضوع معتدلاً، فهو متردد كثيراً في إثبات شافعية السيد المهاجر، كما يرى القارئ، قال رحمه الله: «المعروف: أن مذهب المهاجر هو المذهب الشافعي السني كما تصرح بذلك المصادر، ولكن من المعلوم أن المهاجر - وإن كان يعتنق مذهب الشافعي - لا يقلد الشافعي تقليداً أعمى! وكذلك عقائده الإسلامية هي عقائد آبائه وأجداده كالباقر وزين العابدين، إذ لا تنافي بين عقيدة أئمة أهل البيت القدماء وبين عقيدة أهل السنة، كما تصرح بذلك الكتب المختصة، اللهم إلا في مسائل معروفة، بل الشافعي رضي الله عنه نجد في نثره ونظمه تشيعاً معتدلاً لأهل البيت، وهذا لا يخرج عن سنته. وبذلك يتضح أن المهاجر على مذهب الشافعي الذي يراه كمذهب آبائه»^(١). انتهى كلامه رحمه الله.

* الخلاصة:

بعد هذا الاستعراض لأبرز وأهم أفكار الشيعة الإمامية، نعود أدراجنا ونسأل: ترى هل يصح نسبة السيد المهاجر إلى هذه الفرقة وإلزامه بهذه المعتقدات الطارئة؟ ولو سلمنا جدلاً أنه فعلاً إمامي، فما هي يا ترى مظاهر إمامته؟ وما الدليل القطعي الذي يجعلنا نصدق بهذه النسبة؟ هل لمجرد كونه من أحفاد الإمام جعفر الصادق؟ فهؤلاء أحفاد الإمام جعفر عليهم أجمعين سلام الله مترجمون في كتب أهل السنة ومراجعها الكبيرة، ولا يذكرون إلا بكل تجلّة واحترام، وهذا الإمام علي العريضي، الجد الأدنى

(١) محمد أحمد الشاطري، أدوار التاريخ الحضرمي: ص ١٦٠-١٦١.

للسيد المهاجر اختلف في إماميته بين السنة والشيعة، والراجح عدمها عند أهل السنة، وما اعتزله في العريض إلا هرباً من صراع السلطة وفتنة الحكم، ومصادر ترجمته متوفرة. لهذا؛ فإننا نذهب إلى أن هجرة السيد المهاجر إلى حضرموت إنما كانت للهرب من نيران الفتن المشتعلة في العراق، ومن لظى الأحقاد والاختلافات الفكرية والمذهبية التي سيطرت على الأجواء العامة في تلك المناطق، ورأى في حضرموت ملاذاً آمناً، وموطناً نائياً عن تلك الصراعات. كما رأينا أن المسألة عند العلامة ابن عبيد الله السقاف - أول من رفع عقيرته بنسبة السيد المهاجر إلى المذهب الإمامي - غير ناضجة عنده، فضلاً عن نضوجها عند من اتكأ على كلامه هذا، وجعله عمدته ودعا العلويين إلى اعتناق مذهب الجعفرية المعروف اليوم. ورأينا كيف أن ما يذهب إليه ابن عبيد الله ويقرره هو مخالف جوهرًا ومضموناً مع حقيقة المذهب الإمامي وما يدعو إليه علماءه وأتباعه.

ولنقف على مقولة مهمة في الموضوع للعلامة الكبير الشيخ علي بن أبي بكر بن عبد الرحمن السقاف (ت ١٨٩٥هـ)، وهو من أجلاء العلويين، حيث قال: «وكان جد هم الإمام الشيخ أحمد بن عيسى ممن وهبه الله كمال الوسع في المعرفة، وكان انتقاله من العراق بأهله وأولاده وأصحابه إلى أن استقروا بتريم حضرموت، فكان في ذلك سلامتهم مما التبس به أشرف العراق من العقائد الفاسدة، وفتن البدع وظلماتها، ومخالفة السنة وأهلها، وموافقة الشيعة في قبائح معتقداتهم، وربما كان ذلك بسبب سكنى العراق»^(١). انتهى. وهذا النص مهم للغاية، وصريح يغني عن التعليق عليه، وتكرار الكلام ممل.

* وأخلص مما سبق إلى قاعدة عريضة تضم تحتها كل ما تقدم: أن أصحاب كل رأي إنما اجتهدوا في التصور والاستنتاج، وليس هناك أي نص قاطع في الموضوع، وليس الحال إلا كما قال المتنبي:

(١) الشيخ علي بن أبي بكر، البرقة المشيقة: ص ١٣٣.

وقد وجدت مكان القول ذا سعة فإن وجدت لساناً قائلاً فقل

فلو كان السيد المهاجر إمامياً، أفلن يكون داعية إلى مذهبه؟ ثم هل يلزم من تمذهب الأب أو الجد بمذهب ما أن يكون هو نفسه مذهب الأبناء؟ إن هذا أمر مخالف للفطرة وللواقع المشاهد، فكم نرى من اختلافات فكرية بين الأب وأبيه، والابن وأخيه، في البيت الواحد، وكم من سني خرج من ظهر شيعي رافضي والعكس.

وإذا كان القدماء من بني علوي كالشيخ علي بن أبي بكر (ت ٨٩٥هـ)، وابن أخيه السيد أبو بكر العدني العيدروس (ت ٩١٤هـ) يصرحون ويرفعون أصواتهم ببراءتهم من عقائد الرافضة الإمامية (الفاصلة)، كما وصفوها، وهم من هم في جلاله القدر وتقدم الزمان، فيأتي متقولاً بعد خمسة قرون! ليلزمهم بما تبرؤوا منه صراحة، وردوه بأجلى العبارات، هذه هي المغالطة بعينها، والسلام.

فالتتية إذاً:

لم يكن السيد المهاجر إلا شريفاً سنياً، على مذهب جمهور المسلمين، لم يكن إمامياً، ولم يكن أشعرياً، ولا شافعيّاً، كان عالماً يسند علمه عن شيوخه وآبائه في غالب الأمر، لأن الدين كان لا يزال متيناً في قلوب الناس، وكان حملة العلم لا يروون علومهم ولا مذاهبهم إلا مشفوعة بالأدلة الشرعية المسندة، واستمر هذا إلى قرون متباعدة كالسادس والسابع، فضلاً عن القرون المتقدمة كأواخر القرن الثالث ومطلع القرن الرابع الهجريين.

خاتمة المبحث؛ مبلغ علم السيد المهاجر وأبنائه:

للعلامة ابن عبيد الله السقاف (ت ١٣٧٥هـ) مواقف متنوعة، وآراء عجيبة يفاجئ بها قراءه، فبعد أن طنطن حول قضية إمامية السيد المهاجر، بل وزعم أن كل أسلافه العلويين - قاطني حضر موت - إمامية، بالمفهوم الذي يراه، والرأي الذي ذهب إليه هو.

يطالعنا بالقول: إن أسلافه العلويين لا يلزم من (إمامتهم) أن يكونوا من ذوي التوسع في العلوم الدينية، وذكر بعض النقول الدالة على وجاهتهم الكبيرة وعظم خطرهم الاجتماعي عند العامة، قائلاً: «لا نزاع فيما يؤثر عن سابقى العلويين من الشهامة والفتوة والكرم، والمروءة والجاه والشرف والسيادة، والحلم والصبر والعبادة... ولا شاهد بشيء من ذلك على التوسع في العلم، بأمانة المشاهدة، فأولو الجاه عند البوادي والعامة وغيرهم من مناصب حصر موت قديماً وحديثاً لا ينتسب منهم إلى العلم إلا القليل، فأرى أنه مبالغ فيما ينسب منه إلى الأسلاف الطيبين»^(١).

ثم ذكر السيد عبيد الله بن السيد المهاجر أحمد بن عيسى، الذي حكى أنه حج سنة ٣٧٧هـ وقرأ كتاب «قوت القلوب» على مؤلفه أبي طالب المكي، وقال: «لم يذكروا أثراً لعلمه إلا قراءته لقوت القلوب على مؤلفه، وطنطنوا على ذلك، بما دلنا على أنه لو كان هناك أثر أكبر منه لذكروه وكبروه، ثم إن مجرد قراءة القوت بتسليمها لا تستدعي التوسع في العلم الشرعي، بل ولا الاتسامَ بسمته، إذ لا يعطى من حفظ «قوت القلوب» وتعقله فضلاً عما قرأه فقط مما يوصى به للعلماء أو يوقف عليهم»^(٢).

ونقل عن تاريخ الجندي قوله لما ذكر السيد علي ابن جديد (ت ٦٢٠هـ) - الآتية ترجمته -: «من أشرف هناك يعرفون بآل أبي علوي، بيت صلاح وعبادة على طريق التصوف، وفيهم فقهاء»^(٣). ثم قال السقاف: «ومن مجموع ما سقناه مع ما سبق من مبالغة، تعرف أن تلك المبالغات، من غير شهادة الآثار، مبنية على مباحح العناوين التي لا يراد من أكثرها إلا مجرد الثناء، وهو شيء معروف بين الناس»^(٤).

(١) عبد الرحمن السقاف، إدام القوت: ص ٧٨٩-٧٩٠.

(٢) عبد الرحمن السقاف، المصدر السابق: ص ٧٩٠.

(٣) الجندي، السلوك: ١٣٦/٢.

(٤) عبد الرحمن السقاف، المصدر السابق: ص ٧٩٢.

ثم ساق الشواهد على انصراف قريش عن العلم في ما تقادم من الزمان، ونقل عن البيان والتبيين للجاحظ: أن رجلاً من بني العباس قال: ليس يبغى للقرشي أن يستغرق في شيء من العلم إلا علم الأخبار، فأما غير ذلك فالتنف والشدو من القول. إلى غير ذلك، ثم قال: «ومتى تقرر انصراف قريش عن العلم، لما يجلبه لها من تهضم الملوك، ولأنه تسود قبل أن تتفقه، فما كان العلويون المهاجرون إلى حضر موت ليخرقوا عاداتهم إلا بعد أن تؤثر فيهم الظروف، وينطبعوا بطابع الزمان والمكان، وتقهرهم العوائد، وتتفي الموانع، وربما كان ذلك أواسط القرن السابع، مع استثناء القليل فيما قبل ذلك»^(١). انتهى. وهو تحليل جيد، ولا يخلو من فائدة في ما نحن بصددده، والله أعلم، والله المستعان وعليه التكلان.

ولعل سائلاً أو قائلاً يقول لي: وهل يحتاج الموضوع إلى كل هذه الصفحات لتسويدها وإلى كل هذا الوقت الذي استغرقته في قراءة ما كتب فيه؟ فجوابي: إن الحديث عن هذه القضية هو من صلب بحثي الذي أنا بصددده، وهو التاريخ للمذهب الشافعي في حضر موت، وما قضية مذهب السيد المهاجر إلا إحدى جزئيات هذا البحث، لأنه يعد من الشخصيات البارزة، وذوات الأثر الكبير في الحركة العلمية في حضر موت، وقد لعب بنوه وذريته من بعده أدواراً كبيرة في تاريخ حضر موت العلمي والثقافي، وهذا لا ينكره إلا جاحد معاند.

ويعد عصر المهاجر وشخصيته حداً فاصلاً، ونقطة تحول كبيرة في تاريخ حضر موت العام، العلمي والسياسي والاجتماعي، ثم إنه من العيب علينا أن نكتب في موضوع ديني وتاريخي حيوي هام، ثم لا نستقصي قراءة الموجود، وإذا قرأنا واستوعبنا فمن غير المستساغ أن نكون مجرد نقلة لما قيل، بدون أن نمحص وندرس ونحلل، ونخرج للقارئ الكريم بتيجة تدل على إمعان في النظر إلى المصادر والمراجع المتوفرة، وإجهد فكري للوصول إلى حقيقة منشودة، والله المعين لا رب سواه.

(١) عبد الرحمن السقاف، إدام القوت: ص ٧٩٤.